كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون التجاري

بحث بعنوان

وظائف سند الشحن البحري

ودوره في عملية النقل

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

خالد مصارع الهاجري

أعضاء لجنة الحكم المناقشة

الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي **مشرفاً ورئيساً**

أستاذة القانون التجاري والبحري في كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد إبراهيم عبيد **عضواً**

أستاذ القانون التجاري والبحري كلية الحقوق- جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور/ جمال عبد العزيز **عضواً**

أستاذ القانون التجاري والبحري كلية الحقوق- جامعة القاهرة

٢٠٢٠ م

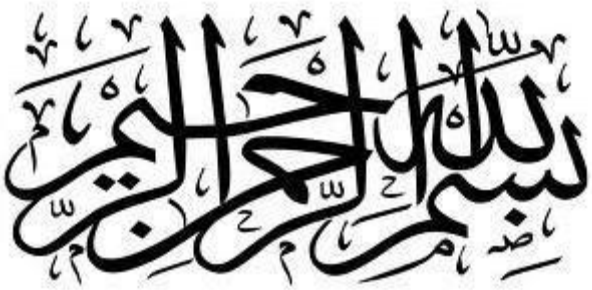

(ألم ترى أن الله
سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ
بِأَمْرِهِ)

صدق الله العظيم

(سورة الحج: ٦٥)

وطني

أهدي هذا العمل المتواضع إلى وطننا العربي الأبي، وبالأخص جمهورية مصر العربية الشقيقة وشعبها العظيم، وإلى عشقي الأول و الأبدي الكويت التي تحييا في قلبي وتجري في دمي.

والدتي الغالية

أود أن أقوم بإهداء هذا العمل المتواضع إلى والدتي الغالية وقرة عيني ومهجتي أغلى موجود عندي بارك الله فيها وأدام عليها موفور الصحة والعافية.

والدي الغالي

أود أن أقوم بإهداء هذا العمل إلى والدي الغالية سندي وقوتي عند ضعفي الذي أمدني من حكمته بالقوة والثبات دائما بارك الله في صحته وعافيته وأدامه الله ذخراً لي.

زوجتي الغالية

أود أن أقوم بإهداء هذا العمل و إلى زوجتي الغالية وإلى ولدي قرة عيني وريحانتي ونبض قلبي.

أصدقائي

أود أن أقوم بإهداء هذا العمل إهدائي إلى جميع أفراد أسرتي وعائلتي الكرام جميعاً والى جميع أصدقائي المخلصين.

شكر وتقدير

الحمد لله ذو الفضل والمنن الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم وزاده علماً ببعث سيد الخلق والأمم سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد يقول الله تعالى في كتابه المبين : (ولا تنسوا الفضل بينكم) صدق الله العظيم وإنه من اللازم علينا أن نقوم بتقديم أعلى درجات الشكر والتقدير والإمتنان لأساتذتنا الكرام.

– و اتوجه بدايةً بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى عميد القانون التجاري في العالم العربي، ومربية رجال القانون، العلامة الجليلة والأستاذة الفاضلة، **الأستاذة الدكتورة سميحة مصطفى القليوبي، أستاذة القانون التجاري في كلية الحقوق بجامعة القاهرة،** فكانت لي نِعمَ المعلمة والموجهة والمرشدة، فقد أحاطتني برعايتها وعنايتها منذ أن كانت هذه الرسالة مجرد خاطرة في الذهن، ثم تحوّلت إلى خطة أولية، فرسالة كاملة بصورتها النهائية، حيث أفاضت عليّ من علمها الغزير، وخبرتها الكبيرة، وسماحتها وإحسانها، على النحو الذي أصبحتُ فيه عاجزاً تمام العجز عن إيفائها حقها من الشكر والإمتنان، وإنّه لمن دواعي الفخر والإعتزاز أن أكون قد تتلمذت على يديها، فجزاه الله عني أحسن الجزاء، ومتّعها بموفور الصحة والعافية، بارك الله فيها ولها.

– كما أتوجه بأجل كلمات الشكر والتقدير إلى العالم الجليل الفاضل المتواضع **الأستاذ الدكتور رضا محمد ابراهيم عبيد أستاذ القانون التجاري والبحري في كلية الحقوق بجامعة بني سويف،** وعميدها الأسبق، على تفضل سيادته قبول مناقشة هذه الرسالة، على الرغم من التزاماته المتعددة، ووقته الضيق، إلّا أنّه لم يبخل عليّ ببعضٍ من وقته الثمين من أجل مناقشة الرسالة، وإنّه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن تُثرى هذه الرسالة بملاحظاته القيّمة، وأن تحمل إسمه كعضواً للجنة الحكم والمناقشة، فله مني جزيل الشكر والعرفان. وجزاه الله خيراً، ومتّعه الله بعلمه وصحته وعافيته.

– وأولاً، وليس آخراً، لا يسعني في هذا المقام إلّا أن أسجل عظيم إمتناني وتقديري **للأستاذ الجليل الفاضل الأستاذ الدكتور جمال محمود عبد العزير أستاذ القانون التجاري والبحري في كلية الحقوق بجامعة القاهرة،** على تفضله قبول مناقشة هذه الرسالة، على الرغم من التزاماته المتعددة، ووقته الضيق، وإنّه لمن دواعي الفخر والإعتزاز، أن تحمل هذه الرسالة إسمه كعضو في لجنة المناقشة والحكم، فجزاه الله عني خيراً، ومتعه الله بعلمه وتواضعه وصحته.

– كما أتوجه بكامل الشكر والتقدير لجامعة القاهرة ولجميع أساتذنها الأفاضل في جميع كلياتها وخصوصاً كلية الحقوق وعميدها المبجل كما أتوجه بالشكر إلى جميع العاملين في كلية الحقوق وجامعة القاهرة، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بكامل شكري لجميع الحاضرين من الأهل والأصدقاء والطلبة ممن تكرموا علينا بحضورهم اليوم.

المقدمة

المقدمة

يمثل سند الشحن البحري أهمية عملية وقانونية كبرى في التجارة البحرية الدولية، وذلك بعد اتساع حركة التجارة البحرية بين الدول وتطور وسائلها، إذ أمكن لسند الشحن البحري أن يلعب دوراً رئيسياً ومهماً في حركة التجارة الوطنية والدولية على السواء، بعد أن أصبح أداة لإثبات عقد النقل، وأداة لتمثيل البضائع وتداولها والائتمان عليها، بجانب وظيفته الرئيسية وهي كونه أداة لإثبات شحن البضائع على ظهر السفينة.

ولقد وجد سند الشحن البحري أصلاً لإثبات تسلم الربان البضاعة وتمام شحنها، ولذلك كان يسمى في بعض الأحيان بتذكرة النقل البحري كدليل على كونه إيصالاً كمستند للبضائع المنقولة بحراً، شأنه في ذلك شأن تذكرة النقل البري[1].

ومع التطور التكنولوجي الذي ساد العالم أوآخر القرن الماضي والذي مازال مستمراً بوتيرة عالية في مجال الاتصالات والمعلوماتية، وهو ما شكل ثورة حملت ميزات هامة لحركة التبادل التجاري العالمي، وبالأخص لنشاط النقل موضوع بحثنا.

وإمتد هذا التقدم ليشمل الأعمال التي تقوم بها شركات النقل البحري تسهيلاً لحركة التبادل التجاري للبضائع في إطار البيوع البحرية، ذلك أن هذا التطور جاء بميزات عديدة تتعلق بالسرعة وتخفيض التكلفة التي يستفيد منها الأطراف المرتبطة بتنفيذ عقود البيع البحرية.

كما أن سند الشحن لم يكن هو الآخر بمنأى عن تدخل هذه الوسائل فيه، الأمر الذي رتب أثاراً هامة على وظائفه، حيث يمكن التعامل مع هذا السند إلكترونياً ليس من قبل أطرافه فحسب، بل من قبل البنوك كوسيلة ائتمان في تمويل الاعتمادات المستندية.

---

(١) د. عزيز عبد الأمير العكيلي، دور سند الشحن في تنفيذ عقد البيع كاف أو سيف، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١ م، ص ١-٣.

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
أهمية البحث	١
خطة البحث	٣
المبحث التمهيدي	٥
المطلب الأول: أهمية قانون التجارة البحرية.	٦
المطلب الثاني: نشأة وتطور سند الشحن البحري	١١
الباب الأول **الأحكام العامة لسند الشحن البحري للبضائع**	١٦
الفصل الأول: ماهية سند الشحن البحري ودوره في اثبات ملكية البضائع	١٨
المبحث الأول: ماهية سند الشحن في التشريعات الوطنية المقارنة والاتفاقيات الدولية.	٢٠
المطلب الأول: تعريف سند الشحن و بيان خصائصه	٢١
المطلب الثاني: **التمييز بين سند الشحن وغيره من السندات المشابهة.**	٣٩
المبحث الثاني: دراسة سند الشحن ودوره في عملية النقل.	٥٨
المطلب الأول: دور سند الشحن البحري في الإثبات وفقاً للتشريعين المصري والكويتي والاتفاقيات الدولية	٦٠
المطلب الثاني: وثائق النقل البحري الآخرى	٦٨
الفصل الثاني: تنفيذ سند الشحن وآثاره	٧٧
المبحث الأول: الالتزامات المتبادلة في سند الشحن البحري.	٧٨
المطلب الأول: التزامات الناقل البحري	٧٩
المطلب الثاني: التزامات أصحاب الحق في البضائع	٩٤
المبحث الثاني: المركز القانوني للمرسل إليه في سند الشحن البحري.	١٠٣
المطلب الأول: مفهوم الغير وعلاقته بأطراف سند الشحن.	١٠٤
المطلب الثاني: النظريات التقليدية بشأن المركز القانوني للمرسل إليه في عقد النقل.	١٠٩

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني **الوظائف المتعلقة بسند الشحن**	١٢٠
الفصل الأول: الأحكام الإجرائية المرتبطة بوظائف سند الشحن البحري.	١٢٢
المبحث الأول: وظائف سند الشحن العادي.	١٢٣
المطلب الأول: الوظائف الأصلية لسند الشحن البحري.	١٢٤
المطلب الثاني: الأطراف الأساسية في تنفيذ سند الشحن البحري.	١٣٥
المبحث الثاني: وظائف سند الشحن في الحالات الخلافية.	١٤١
المطلب الأول : الوظائف الخلافية لسند الشحن المتعلية بتمثيل البضائع.	١٤٢
المطلب الثاني : إجراءات رجوع حامل السند على الناقل.	١٥٠
الفصل الثاني: الوظائف المتعلقة بالناقل البحري للحاويات.	١٥٦
المبحث الأول: طبيعة ونطاق النقل البحري بالحاويات.	١٥٨
المطلب الأول: طبيعة وظائف الناقل البحري بالحاويات.	١٥٩
المطلب الثاني: نطاق مسئولية الناقل البحري بالحاويات.	١٧٠
المبحث الثاني: الأحكام الموضوعية لمسئولية الناقل بالحاويات.	١٧٤
المطلب الأول: إعفاء الناقل البحري من المسئولية او التخفيف منها.	١٧٥
المطلب الثاني: التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري للبضائع.	١٨٦
الخاتمة	٢٠١
النتائج والتوصيات	٢٠٤
قائمة المراجع	٢٠٩
الفهرس	٢٢٠

مستخلص الرسالة

تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع لما يحظى بها سند الشحن البحري لنقل البضائع من مكانة بالغة الأهمية عن باقي المستندات الأخرى، و بوجه خاص في ما يتعلق بتنفيذ عقد النقل حيث تظهر أهميته في حيازة البضائع المشحونة، وهو ما يُمكن حامله من التعامل على البضائع رهناً أو بيعاً حتى وإن لم يتسلمها فعلياً في ميناء الوصول، وتختلف وظيفة سند الشحن عن باقي المستندات الأخرى في أداء عمليات الإئتمان للإقتراض وإبرام عقد الإعتماد المستندي مع البنوك لسداد ثمن البضائع ونظراً لما قد تثيره عمليات الملاحة البحرية والنقل البحري للبضائع من نزاعات مابين المتعاقدين حول تنفيذ العقد، ويهدف هذا البحث إلى بيان إلتزامات كل من الناقل والشاحن، ومسؤولية الناقل الناجمة عن التأخير في تسليم البضاعة خلال المدة الزمنية المتفق عليها، أوعن الهلاك، أو العجز، أو التلف، الذي قد يلحق بها.

وكذلك حالات إعفاء الناقل البحري من المسؤولية، وبطلان شروط الإعفاء من المسؤولية، وتحديد الإطار القانوني لمسؤولية الناقل، ومعرفة ما إذا كانت تلك المسؤولية عقدية أم تقصيرية، ومن هنا كان لابد من معالجة مثل هذه الإشكاليات وفقاً للتشريعات الداخلية المقارنة للدول، ووفقاً لقواعد المعاهدات الدولية التي تعتبر مكملة للتشريعات الداخلية للدول، بغية بيان أوجه الإختلاف بينها، وبيان مواضع الخلل والنقص فيها.

الكلمات الدالة :

- سند الشحن البحري - وظائف سند الشحن البحري - دور سند الشحن بعملية النقل
- عقد النقل البحري - الشاحن - المرسل إليه .